

قرار رقم (٩٠٢) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢  
بشأن تعريف التأمين متناهي الصغر  
والضوابط التنفيذية لإصدار وتوزيع وثائقه إلكترونياً من خلال شبكة نظم المعلومات  
وفقاً لآخر تعديل بقرار رئيس الهيئة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها؛  
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني في مصر؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛  
وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر؛  
وعلى النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩؛  
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٢٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن تنظيم إصدار وتوزيع شركات التأمين لبعض وثائق التأمين النمطية إلكترونياً من خلال شبكات نظم المعلومات وتعديلاته؛  
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٢٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن الضوابط التكنولوجية وقواعد تأمين المعلومات المرتبطة بإصدار وتوزيع شركات التأمين لبعض وثائق التأمين النمطية إلكترونياً من خلال شبكات نظم المعلومات؛  
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٧٣٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن الضوابط التنفيذية لوثائق التأمين النمطية الممكن إصدارها وتوزيعها إلكترونياً من خلال شبكة نظم المعلومات؛

قرر

(المادة الأولى)

تعريف التأمين متناهي الصغر

يعد تأميناً متناهياً الصغر كل خدمة تأمينية تستهدف ذوي الدخول المنخفضة في مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص لحمايتهم من أخطار قد يتعرضون لها مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه، وذلك في الفروع المنصوص عليها بالمادة الثانية من هذا القرار.  
وفي جميع الأحوال لا تزيد قيمة الوثيقة عن مائتي وعشرون ألف جنيه مصري<sup>٢</sup>.

(المادة الثانية)

فروع التأمين متناهي الصغر

أولاً: وثائق التأمين متناهي الصغر – أشخاص، في الفروع التالية:

١. تأمينات الحياة بجميع أنواعها.

<sup>١</sup> تم تعديل القرار بقرار رئيس الهيئة رقم ٢١٤٣ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩، وقرار رئيس الهيئة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١، وقرار رئيس الهيئة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥.

<sup>٢</sup> تم استبدال الفقرة الأخيرة من المادة الأولى بقرار رئيس الهيئة رقم ٢١٤٣ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٩، ثم تم استبدال مبلغ "مائتي وعشرون ألف جنيه" بدلاً من "مائتي ألف جنيه" الواردة بالمادة الأولى بقرار رئيس الهيئة رقم ١٢٨٩ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٥.

ب. تأمينات الحوادث الشخصية والتأمين الطبي طويل الأجل.

**ثانياً: وثائق التأمين متناهي الصغر – ممتلكات ومسئوليات، في جميع الفروع ما عدا:**

- أ. التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- ب. تأمينات البترول.
- ج. التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها (ويستثنى من ذلك المركبات الخاصة بمشروعات التوزيع وشباب الخريجين وما يماثلها وبما لا يتجاوز الحد الأقصى لوثيقة التأمين متناهي الصغر).
- د. التأمين ضد أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.
- هـ. التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتهما وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها (ويستثنى من ذلك مراكب الصيد وبما لا يتجاوز الحد الأقصى لوثيقة التأمين متناهي الصغر).

(المادة الثالثة)

#### شروط ومتطلبات اعتماد وثائق التأمين متناهي الصغر

أولاً: يتم إتباع نظام File & Use لاعتماد وثائق التأمين متناهي الصغر لدى الهيئة، وعند ترميط أنواعها يتم اعتمادها مرة واحدة من قبل الهيئة لكل نوع، وعلى أن يرفق بمسندات الاعتماد تقرير اكتواري بالأسس الفنية المستخدمة في حسابات أسعار الوثيقة إذا ما كانت الوثيقة من أحد أنواع تأمينات الأشخاص.

ثانياً: يجب أن تتضمن وثيقة التأمين متناهي الصغر البيانات التالية:

- رقم الوثيقة، على أن يذكر في جميع الأوراق التي لها صلة بالوثيقة.
- اسم المؤمن له وعنوانه البريدي.
- نوع ووصف التغطية وحدودها.
- فترة التغطية.
- الشروط والاستثناءات الخاصة (وفي أضيق الحدود وبما يتفق مع مبادئ التأمين المتعارف عليها).
- المستندات المطلوبة في حالة المطالبة.
- الأثر الذي يترتب عليه إلغاء الوثيقة من أي من طرفي التأمين.
- سعر التأمين، والقسط، والعمولات المدفوعة عن الوثيقة.
- النص على المدة الزمنية التي يتم خلالها إخطار الشركة المؤمنة بتحقيق الخطر، على ألا تزيد عن أسبوعين من تاريخ تحقق الخطر.
- النص على الفترة الزمنية التي تلتزم خلالها الشركة بتسوية المطالبة، على ألا تتعدى المدة ١٠ أيام عمل من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة.
- النص على الجهة التي يتم من خلالها سداد التعويض.



- شرط الإعذار أو الشرط الفاسخ يتم تحديده وفقاً لطبيعة كل نوع تأمين وأن يراعى إمهال المؤمن له فترة السماح التي تتناسب مع إمكانية تواصله مع جهات التوزيع أو تجميع الأقساط.

ويراعى أن يتصف محتوى الوثيقة بالبساطة وعدم اللجوء إلى المصطلحات التي يصعب فهمها وتبسيطها لأقصى درجة.

#### المادة الرابعة)

#### الإصدار والتوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر

على شركات التأمين الحصول على موافقة الهيئة على إصدار وثائق تأمين متناهي الصغر إلكترونياً من خلال نظم معلومات الشركة وإتاحة طباعة الوثيقة وتوزيعها بواسطة إحدى الجهات الواردة بالمادة الخامسة من هذا القرار، وعلى أن تلتزم بالضوابط المنصوص عليها بهذا القرار والقرار (١٢٢) لسنة ٢٠١٥.

#### المادة الخامسة)

#### الجهات المصرح لها بإصدار وتوزيع وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونياً وشروط التعاقد

يتم إصدار وتوزيع وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونياً من خلال شبكات نظم المعلومات من خلال إحدى الجهات التالية:

- أ. وسطاء التأمين من الأشخاص الاعتباريين.
  - ب. الشركات الحاصلة على ترخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر في ضوء أحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤.
  - ج. الجمعيات والمؤسسات الأهلية الحاصلة على ترخيص مزاولة نشاط التأمين متناهي الصغر في ضوء أحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ (من الفئة أ و ب).
  - د. البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بعد الحصول على موافقته.
  - هـ. بنك ناصر الاجتماعي وبنك التنمية والائتمان الزراعي.
  - و. البريد المصري.
  - ز. الجمعيات والمؤسسات الأهلية والجهات الأخرى التي توافق عليها الهيئة.
  - ح- شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية المرخص لها بمزاولة النشاط من الجهات المختصة والتي توافق عليها الهيئة.<sup>٣</sup>
- ويُشترط موافقة الهيئة المسبقة علي عقد الاتفاق المبرم بين شركة التأمين والجهة القائمة بالتوزيع وعلى أن تتضمن شروطه الحد الأدنى من البيانات الأساسية التالية: -

<sup>٢</sup> تم إضافة البند (ح) للفقرة الأولى من المادة الخامسة بموجب قرار رئيس الهيئة رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ بإضافة شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية.

شركة الاتصالات: يُقصد بها الشركة التي توفر خدمات الاتصالات الهاتفية السلكية أو اللاسلكية ونقل البيانات لعملائها بصورة إلكترونية والمرخص لها من الجهات المعنية.

المتجر الإلكتروني: يُقصد به الموقع أو المنصة الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، والذي يقوم بعرض المنتجات المختلفة (السلع والخدمات)، ويتضمن قوائم للسلع والخدمات المعروضة والمعلومات الأساسية عنها، ويقوم بتقديم مجموعة متكاملة من العمليات تشمل التوزيع والتسويق والبيع وسداد قيمة المنتجات المختلفة بشكل إلكتروني، والمرخص لها من الجهات المعنية.

١. الالتزامات التعاقدية لكل طرف من طرفي التعاقد ومن ضمنها مسؤولية الجهة المتعاقد معها من قبل شركة التأمين فيما يخص تحصيل وتوريد الأقساط واستلام المطالبات وسداد التعويض بواسطته للمؤمن له.

٢. تعهد طرفي التعاقد بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء وبكل طرف.

٣. أن يحدد بالعقد الأعباء المالية الممنوحة لجهة التوزيع حسب كل نوع من أنواع الوثائق التأمينية.

#### (المادة السادسة)

#### وثيقة التأمين متناهي الصغر المصدرة والموزعة إلكترونياً

إضافة إلى بيانات وثيقة التأمين متناهي الصغر المحددة بالمادة الثالثة، يتم الالتزام بالضوابط التالية في وثيقة التأمين متناهي الصغر المصدرة والموزعة إلكترونياً:

١. أن ينص في وثيقة التأمين على أن سريان التغطية التأمينية يرتبط بسداد أول قسط بواسطة العميل من خلال إصدار تعليمات بالخصم من حسابه أو إيداع المبلغ لدى الجهة التي وافقت الهيئة على قيامها بتوزيع وثائق تأمين متناهي صغر صادرة إلكترونياً عن شركة تأمين.

٢. أن تتضمن النسخة المطبوعة من الوثيقة بصورة واضحة وكذا الشاشات على الموقع الإلكتروني لإدخال بيانات الوثيقة وطباعتها فقرة تفيد التأكيد على عملاء التأمين بأن الجهة القائمة بالتوزيع ما هي إلا قناة للتسويق والتوزيع وغير مسؤولة عن شروط وأحكام منتجات التأمين التي يتم تسويقها ولا عن سداد أية تعويضات، وإن المسؤولية تقع على شركة التأمين المتعاقد معها وحدها.

٣. أن تتضمن النسخة المطبوعة من الوثيقة بصورة واضحة رقم الوثيقة وتاريخ وساعة طباعتها واسم الجهة والمستخدم القائم بطباعتها.

٤. أن تتضمن النسخة المطبوعة من الوثيقة بصورة واضحة وكذا الشاشات على الموقع الإلكتروني لإدخال بيانات الوثيقة وطباعتها المعلومات الكافية للتواصل مع مركز اتصال لدى شركة التأمين لخدمة عملاء التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين والرد على استفساراتهم وتلقي شكاواهم. وعلى أن تشمل تلك البيانات أرقام الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني المحددين للتواصل مع مركز الاتصال المشار إليه.

٥. أن تتضمن الوثيقة ما يفيد بأنها لا تحتاج توقيع المؤمن له / عليه.

وعلى أن تقوم شركة التأمين باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وثائق التأمين المصدرة إلكترونياً ضد التزوير والتلاعب عن طريق الطباعة (علامة مائية – شعار بارز... الخ)، ولا يجوز أن تصدر وثيقة التأمين متناهي الصغر إلكترونياً إلا بعد استيفائها كافة الشروط والضوابط المنظمة في هذا الشأن.

#### (المادة السابعة)

#### ضوابط التعامل مع العملاء والمستندات المحتفظ بها

على شركة التأمين وضع إجراءات محددة لاستقبال مطالبات عملاء التأمين متناهي الصغر ودراساتها وإنهائها خلال المدة المنوه عنها بالمادة الثالثة من هذا القرار، كما يجب على الشركة الاحتفاظ بملفات خاصة بمطالبات العملاء وتقسيمها إلى تعويضات مسددة، وتعويضات تحت التسوية، وتعويضات مرفوضة، بحيث يشمل كل ملف الآتي:

١. صورة من وثيقة التأمين.



٢. مطالبة العميل.
  ٣. تقرير خبير المعاينة وتقدير الأضرار، إن وجد، وحسب رؤية كل شركة وأي مستندات ضرورية لإثبات المطالبة، وتحديد السبب المباشر الذي أدى في نهاية الأمر إلى الخسارة.
  ٤. آخر إيصال لسداد القسط (أو ما يفيد آخر سداد).
  ٥. الإجراءات المتخذة من قبل الشركة وحالة المطالبة في تاريخه.
  ٦. المخالصة النهائية الموقعة من قبل العميل للمطالبة المدفوعة على أن تتضمن حق الشركة في الحل محلها عند مطالبة أي طرف آخر بالتعويض عن الخسارة التي تسبب فيها وذلك وفقاً لمبدأ الحل في الحقوق.
- ويجب ألا تتجاوز مدة تسوية المطالبات المغطاة للمدة المنصوص عليها في الوثيقة.

#### (المادة الثامنة)

##### التقارير الدورية

تلتزم شركات التأمين بتقديم بياناتها بشأن عمليات التأمين منتهي الصغر للهيئة العامة للرقابة المالية بشكل دوري عن كل ربع سنة وفي خلال مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل فترة، وعلى أن تتضمن:

١. فرع التأمين.
٢. التغطية التأمينية.
٣. نوع التأمين فردي/ جماعي في حالة التأمين على الحياة.
٤. عدد الوثائق (جديدة - مجددة).
٥. مبالغ التأمين.
٦. الأقساط (محصلة - تحت التحصيل).
٧. الحالة الإنتاجية (إدارة - وسطاء إلخ...).
٨. العمولات المسددة.
٩. المطالبات.

#### (المادة التاسعة)

##### تدريب المعنيين بالإصدار والتوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين منتهي الصغر

تكون شركة التأمين مسؤولة عند تدريب الوسطاء والعاملين المعنيين بجهات التوزيع الإلكتروني على آليات التعامل مع وثائق التأمين منتهي الصغر وما يرتبط بذلك من خدمات للمؤمن عليهم وتزويدهم بالإرشادات اللازمة، وذلك بما يحقق فهم متطلباته ويعزز الشفافية والوضوح ويزيد من وعي المتعاملين.

#### (المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، ويبلغ إلى الإدارات المعنية لتنفيذه.